بيان الجزائر الختامي
للدورة الحادية عشر للاجتماع الوزاري لدول جوار ليبيا
الجزائر، 8 مايو 2017

1- احتضنت الجزائر يوم 8 مايو 2017 الاجتماع الوزاري الحادي عشر لدول جوار ليبيا تحت رئاسة السيد عبد القادر مساهل وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية .

وحضر هذا الاجتماع: السيد محمد الطاهر حموده سيالة، وزير الخارجية المفوض لحكومة الوفاق الوطني الليبية، البروفيسور ابراهيم أحمد غندور، وزير خارجية جمهورية السودان، السيد ابراهيم يعقوبو، وزير الخارجية والتعاون والاندماج الإفريقي والنيجريين في الخارج لجمهورية النيجر، السيد صبري باش طبجي، كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية للجمهورية التونسية، الدكتورة حواء عثمان جامح، كاتبة الدولة للشؤون الخارجية والاندماج الإفريقي والتعاون الدولي بجمهورية تشاد، والسيد السفير طارق القوني، مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية بجمهورية مصر العربية.

كما حضر الاجتماع السيد جون كلود غاكوسو، وزير خارجية جمهورية الكونغو الذي تترأس بلاده لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى حول ليبيا، بصفة مدعو، السيد مارتن كوبلر، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا، السيد جاكايا كيكويتي، رئيس سابق والممثل الأعلى للاتحاد الإفريقي إلى ليبيا، السيد صلاح الدين الجمالي، المبعوث الخاص للأمين العام لجامعة الدول العربية إلى ليبيا والسيدة بيتينا موتشديت، سفيرة الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا.

2- لدى افتتاحه أشغال الاجتماع، قدم السيد عبد القادر مساهل وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية عرضا حول نتائج الجولة التي قادته إلى ليبيا بمدن البيضاء، بنغازي، الزنتان، مصراتة وطرابلس، من 19 إلى 21 أبريل 2017، وغات وغدامس، يوم 06 مايو 2017.

3- استعرض الوزراء الأوضاع في ليبيا وأكدوا مجددا على أن الحل الدائم للأزمة التي تعصف بهذا البلد الشقيق والجار لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الخيار السياسي الذي يقرره الليبيون بكل سيادة بعد توقيعهم على الاتفاق السياسي المؤرخ في 17 ديسمبر 2015، الذي حظي بدعم المجتمع الدولي من خلال قرارت

مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة القرار 2259 المؤرخ في 2015/12/23 المتعلق بالوضع في ليبيا.

4- جدد الوزراء التزامهم التام بمساندة ليبيا ومرافقتها في إطار انتقال سياسي سلمي يستند على تطبيق توافقي لأحكام الاتفاق السياسي والذي يرمي إلى التوصل إلى مصالحة وطنية وإقامة مؤسسات قوية ذات مصداقية مستقرة وعادلة خدمة لكافة الليبيين.

5- وإذ ذكر الوزراء بمرتكزات موقفهم من حل الأزمة الليبية على النحو الذي صادقوا عليه خلال اجتماعاتهم السابقة، فقد شددوا على المبادئ الثابتة التالية:

- الحفاظ على وحدة ليبيا وسلامتها الترابية وسيادتها ولحمة شعبها.
- احترام الاتفاق السياسي المؤرخ في 2015/12/17 باعتباره إطارا لحل الأزمة والدفع نحو تطبيقه من طرف الليبيين على أساس تفضيل الخيار السياسي.
- رفض كل تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لليبيا.
- رفض الخيار العسكري.
- الحفاظ على المؤسسات الشرعية للدولة الليبية وعلى وحدة البلاد واحترام سلطة القانون.
- الحفاظ على وحدة الجيش والشرطة الوطنية الليبية، تحت إشراف السلطة المدنية، طبقا لأحكام الاتفاق السياسي الليبي لتمكينها من القيام بمهامها كاملة في الحفاظ على امن واستقرار ليبيا ومؤسساتها الشرعية.
- تكريس مبدأ التوافق دون إقصاء أو تهميش والالتزام بالحوار الشامل ورفض العنف وإعطاء الأولوية للمصالحة الوطنية.
- تشجيع أن يتم الحوار بين الليبيين أنفسهم وفي ليبيا.
- احترام الطابع المدني للدولة الليبية والمسار الديمقراطي ومبدأ التداول السلميعلى السلطة وكذا الفصل بين السلطات وضمان إقامة عدالة اجتماعية.

6- أشاد الوزراء بالجهود التي بذلتها دول الجوار، الجزائر وتونس ومصر والسودان والنيجر وتشاد، وما قامت به من مساعي للمساهمة في تسوية الأزمة التي تشهدها ليبيا. كما رحب الوزراء باعتماد بيان تونس المتوج للاجتماع الثلاثي بين تونس والجزائر ومصر يوم 20 فبراير 2017.

7- أشاد الوزراء بتوصل أغلبية الأطراف الليبية إلى تحديد التعديلات المراد إدخالها على الاتفاق السياسي والتي يرون أنها تسمح بالتوافق حول حسن تطبيق أحكامه.

8- وبهذا الصدد، شجع الوزراء انخراط كافة الأطراف الليبية في الحوار الوطني، معتبرين أن ذلك من شانه أن يقدم ضمانات ضرورية لتطبيق ومتابعة مسؤولة للاتفاق السياسي الليبي.

9- جدد الوزراء التزامهم بتشجيع المصالحة الوطنية في ليبيا واعتبروا أن المبادرات المتخذة في هذا الشأن على الصعيد المحلي والوطني من طرف أعيان وفاعلين اجتماعيين، دون تدخل خارجي، تشكل خطوة هامة على درب إرساء المصالحة الوطنية وتوفير الظروف الملائمة لعودة التعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع الليبي ومناطقه كما تساهم في جهود التهدئة الضرورية لدعم تسوية الأزمة.

10- جدد الوزراء مساندتهم للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي وأكدوا دعوتهم له لتشكيل حكومة تمثل كافة القوى السياسية الليبية. ودعوا بهذا الشأن مجلس النواب إلى الانعقاد في أقرب الآجال لمنح الثقة إلى الحكومة المقترحة طبقا لأحكام الاتفاق السياسي.

11- أشاد الوزراء باللقاء الذي جمع بروما يوم 22 أبريل 2017 كلا من رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة، معتبرين ذلك خطوة هامة تجسد منهج الحوار والتوافق الذي يتطلع إليه كافة الليبيين.

12- أشاد الوزراء باللقاء الذي جمع يوم 2 مايو 2017 بأبوظبي بين رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني والقائد العام للجيش الوطني الليبي وذلك في إطار مساعي الأطراف الليبية لدعم مسار التسوية السياسية للأزمة.

13- رحب الوزراء بقراري مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، بتشكيل أعضاء لجنة الحوار السياسي، وناشدوا هؤلاء الأعضاء بدراسة وتعديل الاتفاق السياسي الليبي.

14- وفي نفس السياق، عبر الوزراء عن ارتياحهم لاجتماع القمة للجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى ببرازافيل (جمهورية الكونغو) يوم 27 يناير 2017 ولإنشاء اللجنة الرباعية المشكلة من جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

15- ثمن الوزراء قرار الأمين العام للأمم المتحدة المعلن عنه في 18 أبريل 2017 والقاضي بنقل مقر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى طرابلس وهو القرار الذي من شانه أن يعزز قدرة بعثة الأمم المتحدة على تنفيذ مهامها وفقا لقرارات مجلس الأمن.

16- جدد الوزراء رفضهم القاطع للحل العسكري للأزمة في ليبيا وكذا لأي تدخل عسكري أجنبي لما لهذين الخيارين من انعكاسات سلبية على ليبيا ودول الجوار والمنطقة بأكملها. كما أكدوا بأن مكافحة الإرهاب في ليبيا يجب أن تتم بطلب من المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني وبالتنسيق معه، طبقا للشرعية الدولية وأحكام قرار مجلس الأمن 2259 والقرارات الأخرى ذات الصلة.

17- أشاد الوزراء بالنجاحات التي حققها الليبيون في مختلف المناطق في ليبيا في حربهم على الإرهاب والجريمة المنظمة لاسيما في كل من سرت وبنغازي وفي مناطق أخرى، وشددوا على أهمية دعم السلطات الشرعية في مكافحة هذه الآفات.

18- أعرب الوزراء عن انشغالهم أمام استمرار أنشطة المجموعات الإرهابية والجريمة المنظمة في مختلف مناطق ليبيا، خاصة في منطقة الجنوب الغربي ودعوا بهذا الخصوص إلى توحيد و تنسيق الجهود لمواجهة هذه المخاطر.

19- عبر الوزراء أيضا عن انشغالهم إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية في ليبيا وظروف المعيشة القاسية، وينتهزون هذه المناسبة للتنويه بالجهود التي بذلتها المؤسسات الليبية الشرعية وفعاليات المجتمع المدني للتكفل باحتياجات الشعب الليبي. وفي هذا الإطار أكد الوزراء على أهمية تنسيق المجتمع الدولي مع السلطات الشرعية الليبية للاستجابة إلى الحاجيات الإنسانية مع استمرار مساهمة دول الجوار.

20- دعا الوزراء إلى رفع التجميد عن الأرصدة الليبية في البنوك الأجنبية لتخصص هذه الأرصدة التي هي ملكا للشعب الليبي لتلبية احتياجاته الوطنية في الوقت الذي يراه المجلس الرئاسي مناسبا.

21- وجه الوزراء نداءا إلى الأطراف الليبية للحفاظ على هياكل ومنشآت إنتاج وتصدير النفط وان تظل تحت سلطة المؤسسة الوطنية للنفط بطرابلس .

22- أكد الوزراء مجددا على الدور المحوري والرئيسي لدول الجوار المعنية بشكل مباشر بتداعيات الأزمة الليبية، ومن هذا المنطلق دعوا كافة الدول والمنظمات الدولية والإقليمية المُساهِمة في تسوية النزاع في هذا البلد الشقيق والجار، إلى الأخذ بعين الاعتبار مقاربة دول الجوار.

23- دعا الوزراء السيد عبد القادر مساهل، رئيس الاجتماع الوزاري الـ 11 لدول جوار ليبيا إلى نقل تحياتهم الخالصة إلى فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة والى الحكومة الجزائرية على التدابير التي تم اتخاذها لإنجاح هذا الاجتماع وعلى جهود الجزائر الثابتة من أجل التسوية السياسية للازمة الليبية.

24- ثمن الوزراء عاليا نجاح الانتخابات التشريعية التي تم تنظيمها بالجزائر يوم 4 مايو 2017. وبهذه المناسبة أعربوا عن أحر تهانيهم لفخامة الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة وللحكومة والشعب الجزائري الشقيق، واثقين أنها ستكون لبنة جديدة في صرح التقدم والازدهار الذي تعرفه الجزائر.

25- اتفق الوزراء على عقد الاجتماع الوزاري الـ12 بطرابلس على أن يحدد تاريخ الاجتماع بالتشاور مع المجلس الرئاسي، واعتبار آلية دول الجوار في حالة انعقاد مستمر لمتابعة التطورات في ليبيا.

26- دعا الوزراء الرئاسة الجزائرية للاجتماع إلى نقل البيان النهائي للاجتماع الوزاري الـ 11 لدول جوار ليبيا إلى الأمين العام للأمم المتحدة والى رئيس مجلس الأمن للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي.